

إشكالية النزاع الحدودي التاريخي الجزائري المغربي

The problematic of the Algerian-Moroccan historical border dispute

د. عائشة عبد الحميد

كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الشاذلي بن جديد -الطارف- الجزائر

E-mail : malekcaroma23@gmail.com

ملخص :

أضحى تأمين الحدود السياسية للجزائر مسألة بالغة الأهمية والتعقيد ، حيث تطور مفهوم تأمين الحدود لاسيما وأن الوضع الأمني والجوار المتأزم للجزائر مع جيرانها خاصة على الحدود الغربية للوطن ونعني بها النزاع التاريخي بين الجزائر والمغرب حول الحدود البرية الذي تعود جذوره إلى ما قبل استقلال الجزائر وإلى غاية كتابة هذه الأسطر ، لم يحل! نبحث من خلال هذه الورقة العناصر المؤثرة في العلاقات الجزائرية المغربية و في صميمها ملف الصحراء، و إن كان حصول انفراج في العلاقات بين الرباط و الجزائر أمرا مستبعدا، مستخدمين في ذلك المنهج التاريخي و المنهج التحليلي ، نتوصل إلى نتيجة أولية مفادها أن التناقض الحاد بين البلدين إزاء قضية الصحراء الغربية خصوصا بعد عوامل تاريخية و جغرافية و إيديولوجية فضلا عن العوامل الدولية.

الكلمات المفتاحية : النزاع الحدودي ؛ الصحراء الغربية ؛ الحوار الإقليمي ؛ العلاقات الجزائرية المغربية؛ الصراع الأيديولوجي.

The problematic of the Algerian-Moroccan historical border dispute

Abstract:

Securing Algeria's political borders has become a very important and complex issue, as the concept of securing the borders has evolved, especially since the security situation and the crisis of neighboring Algeria with its neighbors, especially on the western borders of the homeland, we mean the historical dispute between Algeria and Morocco over land borders, which dates back to pre-independence Algeria and until writing These lines, unsolved!

In this paper, we examine the influential elements in Algerian-Moroccan relations at the heart of the Sahara issue, and if a breakthrough in relations between Rabat and Algeria is unlikely, using that historical and analytical approach, we reach a preliminary conclusion that the sharp contradiction between the two countries. On the issue of Western Sahara, especially after historical, geographical, ideological as well as international factors.

Keywords: Border dispute; Western Sahara; regional dialogue; Algerian-Moroccan relations ; ideological conflict.

مقدمة :

تحاول هذه الدراسة تتبع صعوبة تطبيع العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر، بناء على خلفية قضية الحدود البرية المغلقة بين البلدين منذ عام ١٩٩٤، حيث أصدر المغرب قرارا بفرض التأشيرة على الجزائريين وردت الجزائر على هذا التصرف بإغلاق الحدود البرية بين البلدين.

حيث يقوم النزاع بين الجزائر والمغرب على أساس تناقض التصورات وتصادم المبادئ حول ترسيم الحدود ، فالتصور المغربي يقوم على " مبدأ الحق التاريخي "، والتصور الجزائري يقوم على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار.

تدور المشكلة الرئيسية لهذه الورقة البحثية حول: ما هو أساس النزاع الحدودي الجزائري المغربي، فهل هو أساس تاريخي أم أيديولوجي؟.

إن البحث في هذا الموضوع يدلنا و يدخلنا في العديد من التشعبات و المقالات ذات الصلة أهمها: مقال بطرس بطرس غالي: الجامعة العربية و تسوية المنازعات المحلية.

إن أهم الفرضيات التي يمكن طرحها هي أن احتمال تسوية الخلافات المغربية الجزائرية و حصول إنفراج في العلاقات البينية مسألة مستبعدة في المستقبل، بل نتيجة ذلك هو استمرار الوضع الحالي و الذي يشكل حالة حرب باردة و لكن متحكم فيها.

تقسم هذه الدراسة إلى العناصر التالية:

أولا – الجذور التاريخية للنزاع الجزائري المغربي

ثانيا – النزاع الحدودي الجزائري المغربي في بعده العسكري

أولا – الجذور التاريخية للنزاع الجزائري المغربي:

إن جذور التوتر بين الجزائر والمغرب ليست وليد المرحلة الراهنة، بل يرجع إلى العهد الاستعماري، إضافة إلى وجود ملف قضية الصحراء الغربية المعقدة.

حيث تعد الحدود الجزائرية المغربية موضوعا ذو إشكال جغرافي وسياسي، فهو محط أنظار العالم، لأنه مرتبط بالقرارات الدولية وسياسة المد والجزر التي عرفتها العلاقات الجزائرية المغربية من جهة، وبتفاعلات قضية الاستعمار من جهة أخرى.

حيث تمثل الحدود الجزائرية المغربية مشكلة ومفارقة بالغة التعقيد والتناقض^(١).

فقد خاضت الجزائر نزاعا حدوديا برياً وصل بها إلى درجة النزاع المسلح مثل ما حدث مع المملكة المغربية سنة ١٩٦٣ (٢) أمام جدل متبادل حيث اتهم المغرب الحكومة الجزائرية أنها وراء محاولة الانقلاب الفاشلة خلال جويلية ١٩٦٣، واتهمت الجزائر المغرب بأنه وراء الإضطرابات التي وقعت في منطقة القبائل الجزائرية.

حيث يعد موضوع الحدود الجزائرية المغربية من أكثر المواضيع إثارة للجدل على الساحة السياسية^(٣).
أ- أثناء المرحلة الاستعمارية:

يرجع جذور التوتر بين البلدين إلى ما قبل الاستقلال فكما هو معلوم فإن الصحراء كانت مستعمرة إسبانية ، وكان المغرب والجزائر وموريتانيا من المستعمرات الفرنسية.
طرحت مشكلة الحدود بعد الاستقلال المغرب العام ١٩٥٦ ، حيث كونت لجنة فرنسية مغربية من أجل تعيين الحدود بصفة نهائية إلا أن الجانب المغربي انسحب منها عام ١٩٥٨ .
وكانت حكومة الرباط (المغرب) قد اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية كسلطة شرعية وحيدة لها صلاحية التباحث مع المغرب بشأن قضية الحدود بين البلدين^(٤) .
وبدأ الملك محمد الخامس بإعلان مطالبته باستعادة صحراء البلاد المغربية وكان يقصد بذلك ضم أجزاء من الجنوب الغربي الجزائري إضافة إلى موريتانيا^(٥) (*) .

وقد أبرم المغرب في إطار سعيه لتعديل حدوده الموروثة عن الاستعمار بروتوكول إتفاقي في ٠٦ جويلية ١٩٦١ مع الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية برئاسة فرحات عباس ، إلا أن هذا النزاع قد تفاقم بعد الاستقلال.
ب)- النزاع الحدودي بعد الاستقلال:

بعد نيل الاستقلال في ١٩٦٢ لم تأخذ الجزائر بالإتفاق المبرم العام ١٩٦١ واستمرت بتمسكها بمبدأ الحدود المتوارثة عن الاحتلال الفرنسي^(٦) .
بعد الاستقلال تفاقمت الأزمة خاصة بعد ١٦ أوت ١٩٦٢ حيث بدأت تلوح بوادر الأزمة على الأفق، وقد وقعت عدة تحرشات عسكرية حول تندوف بعد اتهام المغرب للجزائر بأنها قمعت تظاهرات تطلب بإنضمام الإقليم المغربي، وقد أرسلت المغرب إلى الجزائر مبعوثين على وقتني متلاحقين من أجل تسوية المشكلة، لكن قادة الثورة الجزائرية رفضوا أن يبتوا في موضوع النزاع حيث تم إنتخاب الجمعية الوطنية الجزائرية.
وعندما اشتد النزاع نشرت الحكومة المغربية بنود الاتفاق السري لعام ١٩٦١ في ٠٥ سبتمبر ١٩٦٣ اعتلى السيد أحمد بن بلة سدة الحكم في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ عقب تعيين أول حكومة جزائرية عادية^(٧) .
لكن تصريح بن بلة حول قضية الحدود الجزائرية المغربية لم يكن يدل على إنفراج الأزمة أو أية مبادرة حول تطبيق اتفاق ١٩٦١ .

وفي ١٠ سبتمبر ١٩٦٣ صدر أول دستور للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية^(٨)، حيث لم تعترف الحكومة الجزائرية بالاتفاق السالف الذكر بدعوى إبرامه تحت أوضاع خاصة متمثلة في الحكومة المؤقتة.
ثانيا - النزاع الحدودي الجزائري المغربي في بعده العسكري :

يعود تاريخ النزاع إلى عام ١٩٦٣ عندما قامت القوات المغربية بضم جزء من الأراضي الحدودية الجزائرية للمغرب^(٩) .

فبعد أكثر من عام على حصول الجزائر على استقلالها العام ١٩٦٢ ، قامت القوات المغربية في أواخر سبتمبر ١٩٦٣ بعمل عسكري اعتبرته الجزائر عدونا عليها، من جهة الحدود المغربية^(١٠) ، حيث تمسكت الجزائر بمبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار^(١١) .

(١)- حرب الرمال:

يعتبر النزاع المسلح الجزائري المغربي من أبرز الأشكال المعبر عن نمط التهديدات ذات الطبيعة العسكرية والذي يعد أحد الأنماط التصورية في تفسير أمن الحدود الجزائرية والتي تميزت بها حقبة الستينات، حيث امتدت هذه المرحلة من أول أكتوبر لغاية ٠٥ نوفمبر ١٩٦٣، وكانت الإشتباكات على ثلاث مناطق: تندوف، بشار في الجزائر ومنطقة عين فجيح بالمغرب وهي الإشتباكات التي أطلق عليها اسم " حرب الرمال " (١٢) حيث تجند الشعب الجزائري كله لنصرة الدولة الفتية على إثر كلمة الرئيس بن بلة المدوية " حقوقنا " والتي كانت سببا أيضا في توقف العصيان والتمرد الذين قاما بهما كل من العقيد شعباني ومحمد أولحاج والتحاقهما بالجيش للدفاع عن الوحدة الترابية للجزائر. وفعلت الجزائر حينما نص المادة ٥٩ من دستور ١٩٦٣ والتي تنص على الحالة الاستثنائية (١٣) .

بداية الحرب كانت في سبتمبر ١٩٦٣ بتحركات من الجيش الملكي المغربي والجيش الجزائري على طول الحدود بين البلدين.

وقد إجتازت بعض الوحدات للقوات الملكية المغربية الحدود الجزائرية على مستوى ولاية بشار ، وتمركزت في منطقة " حاسي البيضاء " و " تنجوب " وتوغلت خلف الحدود الجزائرية على مسافة تزيد عن ٥٠ كلم ، ليتطور النزاع باتجاه التصعيد الحاد، حيث دخل الطرفان نحو جنوب " تاجونيت "، ودخلت الإقليم الجزائري لتحتل في الفاتح من أكتوبر حاسي البيضاء وتنجوب " الواقعتان على بعد ٥٠ كلم شمال شرق تندوف، وقابله ذلك محاصرة جزائرية لمنطقة " فجيح "، لتتسع المعارك وتشمل منطقة حاسي البيضاء وتندوف من جهة ، فجيح من جهة ثانية ، وبذلك دخل النزاع مرحلة جديدة باستعمال الأسلحة الثقيلة وإعلان التعبئة العامة، حيث تعد من الحروب الحدودية البرية على الشريط الحدودي الغربي للجزائر (١٤) .

إنتهت حرب الرمال بإعلان إتفاقية وقف إطلاق النار في ٠٢ نوفمبر ١٩٦٣ بعد العديد من مبادرات التسوية من أطراف عربية وإفريقية، لكن السلام التام في المنطقة لن يعود بعد أن لم يتقبل المغرب بتوصيات اللجنة المشتركة التي تنص على إنسحاب القوات العسكرية من على الحدود، وكذا تحسين معاملة المواطنين الجزائريين المتواجدين في المغرب (١٥) .

تم من جديد الإتفاق في نوفمبر ١٩٦٤ حيث تم تدعيم التبادل التجاري بينهما، وإلغاء الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض السلع الصناعية والغذائية.

ولكن ذلك لم يدم طويلا إذ انفجر النزاع من جديد في ٠٩ ماي ١٩٦٦ عندما أعلنت الجزائر عن تأميم مناجمها من بينها منجم غار جبيلات الواقع في المنطقة التي يطالب بها المغرب (*).

واعتبر المغرب هذا التصرف إنتهاكا لمهمة لجنة التحكيم الإفريقية والخاصة لفض النزاع الحدودي بينما اعتبرته الجزائر قرارا سياديا .

وبقي الوضع بين الإنفراج والتوتر من ١٩٦٤ إلى أن أبرمت معاهدة الرباط في ١٥ جوان ١٩٧٢، حيث صادقت الحكومة الجزائرية على هذا الإتفاق في ٢٢ جوان ١٩٧٢ أما المغرب فلم يصادق عليها إلا في ٢٤ جوان ١٩٩٢ .

حيث يعد النزاع الحدودي المغربي إنعكاسا للمشاكل الداخلية أمثر من كونه إنعكاسا لمطالب أو هواجس إقليمية، الأمر الذي يعطي للنزاع بعدا سياسيا أكثر منه جغرافيا.

٢- قضية الصحراء الغربية:

ظهر نزاع الصحراء في بدايته قضية من قضايا تصفية الاستعمار الغربي بالقارة السمراء، بين كل من المغرب وموريتانيا المطالبين باسترجاع هذا الإقليم، ففي عام ١٩٧٥ انتقل ملف الصحراء من نزاع المستعمر إلى تصفيته، ثم إلى نزاع جيوسياسي في المنطقة^(١٦).

ترك النزاع الحدودي رواسب أخذت أبعاد تطويرية على سير العلاقات الجزائرية المغربية، وأزمت الوضع بينهما، ليس فقط في شقها العسكري بل حت في طبيعة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الجزائرية المغربية، وبالذات مع ولوج قضية الصحراء الغربية التي أعادت إحياء الخلافات والإختلافات الثنائية، وهذا ما أكده الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين في تصريح أدلى به لمجلة كولومبو الإسبانية في نوفمبر ١٩٧٥ إذ قال: " لا خلاف على أن قضية الصحراء الغربية قد ابرزت من جديد جوهر الخلافات الإيديولوجية والسياسية وحتى الاستراتيجية بين بلدان هذه المنطقة^(١٧) .

دافعت الجزائر لسنوات عديدة أمام الهيئات الأممية الدولية والإقليمية على مبدأ هام في العلاقات الدولية وهو مبدأ حق تقرير المصير، فمنذ ١٩٧٥ وخلال مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية بكامبالا في عام ١٩٧٥ وقع الخلاف بين موقفين متعارضين:

- موقف ومشروع مغربي مرتكز على مبدأ الوحدة الترابية.
- ومشروع جزائري مرتكز على مبدأ تقرير المصير وفق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والإعتراف بجمهورية البوليزاريو على أنها حركة التحرير الوطنية الوحيدة في الصحراء الإسبانية التي تناضل من أجل استقلال الإقليم^(١٨).

حيث أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مبدأ تقرير المصير بوصفه أحد مبادئ القانون الدولي الملزمة، حيث نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥١٤ الخاص بتصفية الاستعمار في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ وأكد أيضا على ذلك القرار ٢١٣١ الصادر في ١٩٦٥ على المبدأ ذاته بالإضافة إلى العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦^(١٩).

إلا أن المغرب ينظر إلى قضية الصحراء الغربية من منظور جيو اقتصادي إذ أن إقليم الصحراء الغربية يعتبر ذو أهمية اقتصادية حيث يعد أول منتج ومصدر للفوسفات في العالم ، كما تعتبر السواحل الصحراوية من أغنى السواحل على المحيط الأطلسي بالثروة السمكية التي تفوق ٩٠ نوعا متواجدة على طول ١٥٠ كلم على غرار باقي الثروات الأخرى مثل البترول والغاز الطبيعي ، الحديد اليورانيوم مما جعلها مطلبا ومكسبا جيو اقتصادي ملحا للنظام المغربي.

كما تتمسك المغرب أيضا واعتمدت على مبدأ الحق التاريخي باعتبارها جزءا تاريخيا منها، لأن قيام دولة صحراوية قد يشكل تهديدا مباشرا للمغرب ويساهم في إضعافها اقتصاديا واستراتيجيا، خاصة إذا كانت موالية للجزائر الأمر الذي من شأنه أن يدعم الحصار الجزائري حول المملكة المغربية ويضع الجزائر كدولة قائدة للمنطقة^(٢٠).

إضافة إلى سعي المغرب المتواصل إلى التشكيك في نوايا الجزائر من حيث أنه ليس لديها مطالب أو مطامع اتجاه الصحراء المغربية، بحكم مساندتها لحركات التحرر في العالم الثالث ودعم جبهة البوليزاريو في السعي للتحرر وحق الشعب الصحراوي على تقرير مصيره بنفسه.

إضافة إلى إحتلال المغرب سنة ١٩٧٦ لمدينة أمقالا جنوب الجزائر والمعركة التي دارت بين الجيش الجزائري والمغربي وما صاحبها من تصعيد في سياق حرب تصريحات كادت تتحول إلى حرب لولا وساطة للرئيس التونسي بورقيبة وكذا سنة ١٩٧٩ بعد الإحتلال المغربي لكامل الإقليم الصحراوي فور إنسحاب موريتانيا من الجزء الذي كانت تحتله (تيريس الغربية) بغض النظر عن الموقف المعلنة وغير المعلنة بين الأطراف لتبقى قضية الصحراء الغربية واستمرار هذا النزاع وحالة اللاحل الملازمة لها هاجسا أمنيا بالنسبة للجزائر ، ومصدرا أساسيا للتوتر واللاأمن على حدودها الغربية مما بيّتها في حالة من الإنكشاف الأمني، خاصة وأنه أدى إلى تهديدات ومشكلات أمنية اقتصادية وإجتماعية أخرى للجزائر نتجت عن الخلاف والتنافر المستمر مع المغرب (٢١) .

فرغم مرور ٥٩ سنة على اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار ١٥١٤ الذي يعتبر قرارا للتحرر بإمتياز، لا يزال الإحتلال المغربي الذي صادق عليه آنذاك، مصرا على البقاء كقوة إحتلال في الصحراء الغربية، آخر حالة تصفية استعمار في إفريقيا، منذ قيام المغرب بغزو المنطقة عسكريا آنذاك يوم ٣١ أكتوبر ١٩٧٥ على الرغم من صدور حكم واضح عن محكمة العدل الدولية قبل ذلك بأيام قليلة في ١٦ أكتوبر من نفس العام.

الأمم المتحدة التي بقيت متفرجة على هذا الغزو على الرغم من صدور أكثر من ١٠٠ قرار أممي من عام ١٩٦٣ و ٢٠١٨ (٢٢) ، إلا أن القضية الصحراوية ما زالت بدون حل عادل وهو حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه وإجراء استفتاء شعبي بالإقليم، وما زال المغرب يمارس إنتهاكاته ضد الشعب الصحراوي ، فهل يعتبر ذلك عدوانا طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣١٤ الصادر عن الجمعية العامة في ١٤ سبتمبر ١٩٧٤، والذي نصت عليه أيضا المادة ٨ مكرر من نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية ؟

بعد ١٩٩٤ دخل النزاع الحدودي الجزائري المغربي مرحلة جديدة إلى اليوم، دعونا نتذكر قليلا أنه في ١٩٩٤ جاء الاتهام المغربي للمخابرات الجزائرية بالضلوع في حادثة الهجوم على فندق " الأطلس أسني " بمراكش ليتوقف تقريبا التعاون بين البلدين وردت الجزائر بغلاق حدودها مع المغرب.

لقد مرت حوالي ٢٥ سنة على قرار إغلاق الحدود البرية بين الجزائر والمملكة المغربية ، وتعتبر الحدود المغلقة بين الجزائر والمغرب حالة نادرة في العلاقات الدولية باعتبار أنها آخر الحدود البرية في العالم التي لا تزال مغلقة . إضافة إلى مختلف التهديدات الأمنية والجيوسياسية والتهديدات ذات الصبغة العسكرية الغير مباشرة وتعزيز مختلف الوسائل الرقابية الداخلية لتأمين الحدود الوطنية مثل مشاكل التهريب والاتجار غير القانوني والمخدرات والإرهاب وغيرها (٢٣) .

خاتمة:

حيث تعد مسألة حماية ومراقبة الحدود أمر جد حساس وحيوي للأمن القطري والإقليمي للدولة الجزائرية نظرا لتشعب التهديدات والمخاطر الحدودية وصار لزاما على الجزائر حماية حدودها سواء كانت الشرقية والغربية ضد كل الجرائم العابرة لحدود الوطنية خاصة مع ظهور هواجس أمنية جديدة في منطقة الساحل الإفريقي ويبقى ملف الأمن الحدودي داخل نطاق المؤسسة العسكرية وضمن مجالها المحفوظ.

مما سبق نستخلص الاستنتاجات التالية:

- ١- الدور المركزي لأزمة العلاقات المغربية الجزائرية أضفى حالة من الغموض الشديد الذي يلف مستقبل هذه العلاقات.
- ٢- إن طبيعة النظام الذي اختاره المغرب كسياسة إقليمية هو من سبب التناقض الشديد بين البلدين.
- ٣- يرى المغرب أن الجزائر ساندت البولسااريو لتضمن انشغال المغرب عن مطالبة بمنطقة تندوف الجزائرية .
و يمكن الوصول الى التوصيات التالية:
- ١- إن إشكالية النزاع الحدودي الجزائري المغربي يتمحور حول شيء أساسي و معهم و هو حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه.
- ٢- تمسك الجزائر بالقرارات الأممية حول تقرير المصير.
- ٣- دور قوات الجيش الوطني الشعبي في حماية الحدود البرية الجزائرية المغربية و خيار إغلاق الحدود البرية بين البلدين منذ ١٩٩٤.

قائمة الهوامش:

- (١)- محمد مزيان، المغرب والجزائر، الجوار الصعب، مجلة سياسات عربية، ص ٤١ .
- (٢)- نور الدين دخان، عيدون الحامي، مسار تأمين الحدود الجزائرية، بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، مجلة : Revues.univ.ouargla.dz
- (٣)- الحامدي عيدون، أمن الحدود وتدايعاته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص ٨٢ .
- (٤)- بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، القاهرة، المكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤، ص ٢٤٧ .
- (٥)- بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٧، ص ١٣٦ .
- (*)- إن أطروحة الحق التاريخي التي يتمسك بها المغربي تأتي أفكار زعيم حزب الاستقلال " علال الفاسي" وعبر عنها في الكتاب الأبيض الذي أصدره الحزب في نوفمبر ١٩٥٥ وهو الكتاب الذي يتضمن خريطة " المغرب الكبير " ، وتضم الخريطة كل من : بلد شنقيط (موريتانيا حاليا)، بشار وتندوف الخاضعتين للسيادة الجزائرية، وجزء من مالي والسينغال، سبتة ومليلة الخاضعتين للسيادة الإسبانية، وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب) كلها إمتداد تاريخي للسيادة المغربية.
- (٦)- عبد اقلادر محمودي، النزاعات العربية – العربية وتطور النظام الإقليمي العربي، ١٨٨٥-١٩٤٥، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال ، ٢٠٠٢، ص ٢١٠ .
- (٧)- نبيلة بن يوسف، البعد الاقتصادي للعنف السياسي في الجزائر، منتدى المواطنة، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٣٦ .
- (٨)- ناصر لباد، دساتير الجزائر، دستور ١٩٦٣ .
- (٩)- عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود، الجزء الثاني، الأسس والتطبيقات، ديوان المطبوعات الجامعية، ص ١٩٦ .
- (١٠)- جمال عبد الناصر مانع، القانون الدولي العام، الجزء الثاني، المجال الوطني للدولة (البري – البحري – الجوي)، دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ١٣٤ .
- (١١)-جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص ١٣٥ .
- (١٢)- الحامدي عيدوني، مرجع سابق، ص ٨٦ .
- (١٣)- سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزء الأول، دستور ١٩٦٣، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠١٢، ص ٨٤ .
- (١٤)- نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مقال سابق .
- (١٥)- الحامدي عيدون، مذكرة سابقة، ص ٨٧ .
- (*)- حيث تحتوي المنطقة على أكبر مخزون إحتياطي من الفوسفات في العالم، مكتشف منذ ١٩٢٣ كذلك أن ١٢٠٠ كلم من الأرض فوسفاتية.
- (١٦)- محمد ميزان، مقال سابق، ص ٤٧ .
- (١٧)- الحامدي عيدون، مذكرة سابقة، ص ٩٥ .
- (١٨)- محمد مزيان، مقال سابق، ص ٤٨ .

- ١٩)- عائشة عبد الحميد، إنتهاك قوات التحالف للقانون الدولي الإنساني في العراق، رسالة دكتوراه ، جامعة باجي مختار
عنابة، أفريل ٢٠١٨، ص ٦٤ .
- ٢٠)- مراد إبراهيم الدسوقي، البعد العسكر لنزاعات العربية العربية، عدد ١١١، السياسة الدولية، جانفي ١٩٩٣، ص ١٩٨
- ٢١)- الحامدي عيدون، مذكرة سابقة، ص ٩٥ .
- ٢٢)- تجارة المخدرات أنقذت الاقتصاد العالمي، مجلة الجيش، عدد ٥١٦، أفريل ٢٠١٠، ص ٤٩ .
- ٢٣)- ماء العينين لكحل، كاتب وإعلامي صحراوي، مقال: الصحراء الغربية، الحل العادل والدائم هو المخرج، جريدة
الخبر، عدد ٩١٧٧، الأحد ٢٤ مارس ٢٠١٩ .

جميع الحقوق محفوظة © 2020، الدكتورة: عائشة عبد الحميد ، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)